

استعادة الإنسانية دعوات عالمية تتادي بضرورة العمل

توضيح العملية الاستشارية للقمة العالمية
للعمل الإنساني

ملخص تنفيذي



ملخص تنفيذي

تجدر الإشارة إلى أن المشاورات العالمية التي تتناول القيمة العالمية للعمل الإنساني الأولى من نوعها أظهرت الحاجة إلى تبني رؤية عالمية تركز على استعادة الإنسانية في شكلها الأساسي، عالم لا يموت فيه شخص ما لمجرد تعرضه لأزمة وقد كان من الممكن إنقاذه، أو يتضور جوعاً، أو يصبح ضحية لأحد الصراعات لغياب الموارد أو الإرادة السياسية الكافية التي تقدم له يد العون. وفي هذا الصدد، كررت المشاورات التي جمعت أكثر من ٢٣٠٠٠ شخص دعوتها إلى وضع الأشخاص المتضررين من الأزمات في بؤرة العمل الإنساني.

حيث إن معاناة الأشخاص المتضررين من الكوارث والصراعات المسلحة قد وصلت إلى مستويات مخيفة. فقد أجبر حوالي ٦٠ مليون شخص، نصفهم من الأطفال، على ترك منازلهم نظراً لأحداث العنف والصراعات. كما أن التكاليف الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث التي تسببت فيها مخاطر طبيعية، تشهد تصاعداً مستمراً. ففي آخر عقدين، تضرر ٢١٨ مليون شخص سنوياً إثر وقوع الكوارث؛ الأمر الذي كلف الاقتصاد العالمي تكاليف تزيد عن ٣٠٠ مليار دولار.

وحتى بعد تعهد قادة العالم "بعدم ترك أحد دون مساعدة"، فقد تم تجاهل احتياجات ملايين الأشخاص ممن واجهوا الأزمات ولم يتم احترام كرامتهم. حيث واجه ملايين الأشخاص أشكال الدمار التي أحدثتها الكوارث المتكررة والتي تواترت عليهم قبل استعادتهم أشكال الحياة الطبيعية بالكامل. نجد أن الإعاقة السياسية لم تتناول الأسباب الجذرية لوقوع الصراعات المسلحة والتعرض للمخاطر، وفي الوقت ذاته تسببت في منع الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى العون.

فلم يصل النظام الإنساني على الإطلاق إلى مزيد من الأشخاص بمختلف الأماكن، ولكن بموارده وبنيته الحالية، لم يعد هذا النظام قادراً على التعامل مع الوضع الحالي بضخامته وتعقيداته، ناهيك عن الحاجات المستقبلية التي يفرضها هذا الواقع. ففي كل عام، لا تتم تلبية النسبة الأكبر من الاحتياجات الإنسانية التي تتزايد باستمرار فيما يتعلق بالمحافظة على حياة الأفراد، على الرغم من زيادة الإسهامات المالية في هذا الشأن. فلم تتم الاستفادة بشكل كافٍ من القوى والمهارات التي تتمتع بها مجموعة شركاء العمل الإنساني الأخذة في التزايد، وخاصة من بلاد الجنوب؛ وكذلك الأمر بالنسبة للقوى التغييرية في مجالي العلوم والتكنولوجيا.

لذا فهناك حاجة إلى اتخاذ إجراء شامل، قاطع لتحمل مسؤوليتنا فيما يتعلق بالمحافظة على حياة الأشخاص وتمكينهم من العيش بكرامة.

ولكل هذه الأسباب، دعا "بان كي مون"، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى القيمة العالمية للعمل الإنساني، المزمع عقدها في إسطنبول، بتركيا، خلال يومي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو من عام ٢٠١٦. خلال عملية شاملة فريدة من نوعها، ستكون القيمة نقطة فاصلة لإرساء رؤية حول كيفية تلبية احتياجات ملايين الأشخاص المتضررين من الصراعات والكوارث.

وستعقد القمة في إطار حملة عالمية لم يسبق لها مثيل لإحداث تغيير فعلي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القمة تقع في إطار دفعة جديدة لتجديد الأطر العالمية للحد من مخاطر الكوارث (إطار عمل سنديا آذار/مارس ٢٠١٥)، وإطار عمل للتنمية المستدامة (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٥)، وإطار عمل تغير المناخ (باريس كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)، والتنمية الحضرية (كينجو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦) كما ستتم الاستفادة من العديد من المراجعات الخاصة بهيكلية الأمم المتحدة لبناء السلام (حزيران/يونيو ٢٠١٥)، وعمليات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة (تعقد كذلك في حزيران/يونيو ٢٠١٥)، وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ واللجان رفيعة المستوى المعنية بالتمويل (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)، والاستجابة العالمية للأزمات الصحية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥)؛ والمؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر الثاني والثلاثون (جنيف، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥). وتجدر الإشارة إلى أن إيجاد طرق جديدة لتلبية الاحتياجات الإنسانية وإدارة المخاطر بشكل شامل، ستكون جزءاً مهماً من جدول الأعمال العالمي هذا.

وفي بؤرة هذه العمليات المترامنة، يبذل جهد مضمّن لإعادة تحديد سبل وصول المجتمع الدولي لأكثر الأشخاص المتضررين على مستوى العالم، وخاصةً الأشخاص الأكثر تعرضاً للمخاطر، حتى وإن كان الأمر يتعلق بالتغييرات السريعة فهي كذلك تعرضهم للمخاطر. كما أن الاتجاهات العالمية مثل تغير المناخ، والتحضر، والنمو الاقتصادي، وعدم المساواة، وندرة الموارد وغياب الأمن لها آثارها التي تتخطى الحدود الوطنية نظراً لاتصال أجزاء العالم بعضها البعض. والآن أصبح هناك فرصة سانحة لتحويل النهج الشامل لإدارة المخاطر الجديدة والتخفيف منها، والعمل سوياً لدعم الأشخاص الأفقر والأكثر تعرضاً للمخاطر، بهدف العيش بكرامة.

إنها إحدى المساعي الشاملة. فنحن لا يمكننا تحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث أو أهداف التنمية دون الوصول إلى ملايين الأشخاص ممن يقعون تحت وطأة الأزمات الإنسانية. وبشكل متزايد، لا يمكن لأي دولة أو منظمة الاستجابة لمثل هذه التحديات وهي تقف بمفردها. لذا، فهناك حاجة إلى تغيير في الكيفية التي نتأهب بها لوقوع الكوارث والاستجابة بشأنها، وذلك بهدف تعزيز قوى المجتمعات والأشخاص المتضررين من الأزمات ودعم قدراتهم، والقيام بهذه الأمور أيضاً عندما يتعلق الأمر بمجموعة الجهات الفاعلة الأكبر والأكثر تنوعاً.

ستكون القمة العالمية للعمل الإنساني بمثابة نقطة فاصلة نعزز فيها مسؤوليتنا الشاملة نحو حماية حياة الأفراد، ومنع المعاناة والتخفيف منها، فضلاً عن تعزيز الكرامة الإنسانية عند وقوع الكوارث. وستجمع هذه القمة جميع الأطراف التالية: رؤساء الحكومات، وأصحاب المصالح متعددي الجوانب، وغير ذلك من المنظمات الإنسانية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمعات المتضررة، وسوف يعلنون معاً عن دعمهم لوضع جدول عمل مستقبلي لاتخاذ إجراء، وتكوين شراكات جديدة، وإيجاد حلول عملية للتأكيد على التحديات الإنسانية التي نواجهها اليوم وغداً، وبناء مجتمع أكثر أماناً وأعمق إنسانية للجميع.

في الفترة بين أيار/مايو ٢٠١٤ وتموز/يوليو ٢٠١٥، عقدت ثمان مشاورات إقليمية تضمنت أكثر من ٢٣٠٠٠ شخص، فضلاً عن مشاورات لأصحاب المصالح و مشاورات مواضيعية رئيسية، ومقترحات عبر الإنترنت، وقد دعم هذا الأمر أكثر من ٤٠٠ طلب من الطلبات المكتوبة. وقد اتفقوا معاً على المطالبة بتغيير الكيفية التي نتأهب بها لوقوع الكوارث وطرق الاستجابة لهذا الأمر، وطريقة العمل معاً في هذا الصدد، وأخيراً تغيير سبل التواصل مع ملايين الأشخاص ممن تأثرت حياتهم بالمخاطر، الأمر الذي أصبح يقاس الآن في أغلب الأحوال بالسنوات وليس بالشهور.

وتجدر الإشارة إلى أن عملية المشاورة الشاملة هذه قد نتج عنها خمسة موضوعات رئيسية للعمل، يتطلع كل منها إلى تحسين مستقبل العمل الإنساني. ومن هذا الأساس، يمكن لأصحاب المصلحة بناء المجتمعات، وعقد الشراكات، واتخاذ الإجراءات الانتقالية المطلوبة لإحداث تغيير من خلال القمة العالمية للعمل الإنساني.

الكرامة

تمكين الناس من التكيف والتعافي بكرامة من خلال العمل الإنساني الذي يضع الناس في صميمه، ويستجيب لحاجات النساء والفتيات على قدم المساواة، ويصل إلى الجميع، ويستثمر في الشباب والأطفال، ويحمي الناس ويمكّنهم باعتبارهم أول الفاعلين في استجابتهم للأزمات.

- يجب أن يكون المتضررون من الأزمات في صميم العمل الإنساني. وينبغي الاعتراف بالمجتمعات المحلية المتضررة ومنظماتها باعتبارها أول الجهات الفاعلة في التأهب للأزمات والاستجابة لها والتعافي منها. ويجب تقديم دعم أفضل لأول المستجيبين، وينبغي على كل الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، الوطنية منها والدولية على السواء، أن تتم استراتيجيات التأقلم والحماية المحلية حيثما أمكن ذلك.
- يجب تمكين المتضررين من الأزمات من إسماع صوتهم ومنحهم قدرة أكبر على الاختيار في العمل الإنساني، بما في ذلك ما يتم من خلال تحسين الاتصال ثنائي الاتجاه وآليات تقديم الملاحظات التقييمية، وزيادة استخدام المساعدات النقدية حيثما أمكن، واتخاذ تدابير ملموسة لزيادة المساءلة تجاه المتضررين.
- يجب على الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني أن تستجيب للنساء والفتيات على قدم المساواة بتلبية الحاجات المعينة للنساء والفتيات من مختلف الأعمار والبيئات وتمكين المرأة لتكون شريكاً على قدم المساواة. يجب أن يمكن التمويل والبرامج النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن في الخدمات والحماية، بما في ذلك الحماية من العنف القائم على أساس الجنس، وأن يصبحن قائدات في الاستجابة للأزمات والتعافي منها.
- يجب أن يضمن العمل الإنساني الحماية والتعليم للأطفال ويوفر فرص العمل وكسب العيش للشابات والشباب ويعترف بالشباب كشركاء في مجال التأهب للحالات الإنسانية والاستجابة لها. فلا ينبغي لأحد أن يفوته شهر من الدراسة مثلاً بسبب صراع أو كارثة. وينبغي تمكين الشباب من خلال الشبكات الوطنية والعالمية للتآلف حول العمل الإنساني ومساعدة المحتاجين.
- يجب أن ينتهي كل المنخرطين في العمل الإنساني من إهمال كبار السن وذوي الإعاقات، وغير ذلك من المجموعات المهمشة، وأن يضمنوا تلبية حاجاتهم المعينة وأن يمكّنوهم من المشاركة في اتخاذ القرار.

السلامة

الحفاظ على سلامة الناس من الضرر بوضع الحماية في صميم العمل الإنساني وزيادة العمل السياسي لمنع الصراعات وإنهائها، ومنع انتهاكات القانون الإنساني الدولي ووضع حد لها وضمان عدم اتخاذ العمل الإنساني كأداة.

- حماية سلامة الناس وكرامتهم هدف أولي من أهداف العمل الإنساني. ويجب على جميع القرارات الإنسانية أن تراعي ما يفضله المتضررون أصلاً لحماية أنفسهم وما أكبر التهديدات التي تواجههم وكيف يمكن لكل طرف فاعل أن يساهم في سلامتهم.
- ويجب ألا يكون العمل الإنساني بديلاً عن التوصل إلى حلول سياسية في الصراعات المسلحة. وينبغي على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي أن يصعدوا العمل السياسي لإنهاء الصراع من خلال المنع والإنذار المبكر والدبلوماسية، وبناء القدرات من أجل السلام ومعالجة أسباب الصراع الجذرية.
- أطراف الصراعات ملزمون باحترام القانون الإنساني الدولي وتقديره، والحد من أثر الصراعات على المتضررين من خلال العمل الوقائي والمساءلة عن الانتهاكات. تعد القمة العالمية للعمل الإنساني فرصة لتشجيع الالتزام العالمي بالقانون الإنساني الدولي وتنفيذه، وفرصة للدول كي تلتزم من جديد باحترام القانون الإنساني الدولي وضمان احترامه من خلال أفعال ملموسة.
- لضمان حصول الأشخاص في أي صراع على الحماية والمساعدة، لا بد من وجود احترام للسياسات والممارسات العملية القائمة على مبادئ، وشراكات معززة بين الأطراف الفاعلة المحلية والدولية، والمزيد من التدريب وواجب الرعاية للموظفين، وحوار فعال مع أطراف الصراع، فضلاً عن توفير الأمن الكافي والموظفين المدربين والموارد للسماح بالاقتراب من المتضررين. وفي الصراعات طويلة الأمد، يجب أن تلبى الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني حاجات المتضررين الفورية وبعيدة المدى، وذلك بتبني استراتيجيات أبعد مدى والعمل كما ينبغي مع شركاء التنمية وبناء السلام.
- يجب أن يكون هناك مزيد من المساءلة لقيادات العمل الإنساني لإعطاء أولوية لمحصلات الحماية والعمل على تحقيقها. ولا بد من وضع آليات لرصد الانتهاكات وربطها بشكل أكثر اتساقاً مع العمل المبكر والدعوات إلى العمل. لا بد من دمج شواغل الحماية بشكل ممنهج في كافة التقييمات التي تجريها الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني، وذلك منذ بداية أي أزمة لا في مرحلة لاحقة.
- تحسين سلامة العاملين وأمانهم في مجال تقديم المعونة شاغل له الأولوية. وهذا يتطلب بناء الثقة مع الجماعات المسلحة والقيادات التقليدية والحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، واستراتيجية تواصل فعالة بشأن العمل الإنساني وسلامة وأمن العاملين بموجب القانون الدولي، والتقييد بالمبادئ الإنسانية، وأنظمة لإدارة الأمن تتناسب مع مستوى التهديد المحلي، وضمان تلقي الأفراد التدريب الكافي على إدارة الأمن.

القدرة على مواجهة الأزمات

بناء الأمل وإيجاد الحلول لمن يعانون من أزمات جديدة أو طال أمدها، وذلك من خلال العمل الجماعي من جانب الشركاء في العمل الإنساني والإيماني وغيرهم لتعزيز قدرة الناس على مواجهة الأزمات بالاستثمار في التأهب وإدارة المخاطر والتخفيف منها، وتقليل مواطن الضعف وإيجاد حلول دائمة للتشرد الذي طال أمده والتكيف مع التهديدات الجديدة.

- هناك حاجة إلى إطار جديد للتعاون بين الأطراف الفاعلة في العمل الإنساني والتنمية وتغيير المناخ وبناء السلام لإدارة أوضاع الأزمات التي طال أمدها وإيجاد الحلول لها. ينبغي بناء هذا الإطار على التزامات طويلة المدى تلبى الحاجات الفورية المنقذة للأرواح كما تعالج الأسباب الكامنة بالاستفادة الفورية من كل الأدوات، وذلك على أساس تحليل المخاطر المشتركة والسياق والتخطيط المشترك الموجه نحو النتائج.
- في ظل الارتفاع الحاد في أعداد الأشخاص الذين يعانون من تشرد طال أمده، هناك حاجة إلى تحول أساسي في المساندة المقدمة إلى اللاجئين وإلى البلدان والمجتمعات المحلية المضيفة. ومن شأن القمة أن تنتج "اتفاقية شاملة لاستضافة اللاجئين" بالاعتراف بمساهمة البلدان المضيفة والترتيب لمساعدتها بحزم مالية أطول أمداً على أن تكون مستدامة ويمكن التنبؤ بها، وتمكين اللاجئين من الاعتماد على النفس من خلال توفير فرص كسب العيش وإيجاد ترتيبات أكثر إنصافاً لإعادة توطينهم في بلدان العالم الثالث.
- يجب على المجتمع الدولي بالقدر نفسه أن يحمي المشردين داخلياً ويساعدهم ويجد لهم حلولاً دائمة وفقاً للمبادئ الإنسانية والقانون الدولي ومن خلال أدوات وطنية وإقليمية جديدة.
- هناك حاجة إلى جهد منسق للتصدي للأبعاد الإنسانية لحركات المهاجرين واللاجئين بتعزيز الجهود المنقذة للأرواح ومن خلال الالتزامات بحماية الحقوق الإنسانية لكل المتنقلين وتعزيزها. هناك حاجة إلى تعاون دولي معزز، وخصوصاً في المناطق الحدودية وعلى امتداد طرق الهجرة، مع ضرورة تقديم المساندة للدول التي تتحمل عبء تدفق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين.

- يجب أن تستثمر الحكومات المزيد في تقليل التعرض للخطر ومواطن الضعف والتأهب للكوارث. تتطلب الكوارث الناشئة عن أخطار طبيعية، وخصوصاً المتكررة أو التي يمكن التنبؤ بها، تحولاً من إدارة الأزمات إلى إدارة المخاطر.
- وينبغي أن تبرم الحكومات "اتفاقيات تأهب واستجابة" للأخطار الطبيعية مع المجتمع الدولي. يمكن لهذه الاتفاقيات أن تعزز القدرة على التنبؤ ونظام إدارة الأزمة بالاستثمار في القدرات الوطنية للحد من المخاطر والاستجابة لها لتلبية الحاجات وصولاً إلى عتبات معينة، ومن بعدها يُصار إلى المساعدات الدولية على نطاق وبقدرة يمكن التنبؤ بهما. ويجب مساندة هذا النهج بتمويل المخاطر وزيادة استخدام الابتكارات في العلم والتكنولوجيا لتحسين التنبؤ والإنذار المبكر ونمذجة المخاطر.
- ينبغي على الحكومات وشركاء التنمية توسيع تدابير الحماية الاجتماعية وذلك بناء على تحقيق المستهدفات المقترحة في إطار أهداف التنمية المستدامة. ينبغي أن تكون هذه التدابير بمثابة القاعدة لتوفير المساعدات على المدى الأبعد، مع إيلاء اهتمام خاص للتحديات التي يواجهها الناس في السياقات الحضرية وأوضاع الصراع الذي يطول أمده.
- ينبغي على الحكومات والأطراف الفاعلة الدولية أن تحسّن إدارة مخاطر الأزمات الصحية، وتعزيز الأنظمة الصحية المجتمعية والعامّة للاستجابة في الوقت المناسب، وحماية مرافق الرعاية الصحية والعاملين فيها، وإدارة تفشيات الأمراض العابرة للحدود الوطنية من خلال تحسين تنفيذ الأنظمة الصحية الدولية (لعام ٢٠٠٥) والقدرات الاحتياطية وصناديق الطوارئ سريعة الاستخدام.
- في ظل تسارع الآثار المترتبة على الصراعات والكوارث والتشرد في عالم يشهد توسعاً حضرياً، لا بد من إقامة تحالف مدن عالمي جديد للتصدي للأزمات على أن يضم السلطات البلدية والمتخصصين في الشؤون الحضرية والأطراف الفاعلة في المجالين الإنساني والإنمائي. سيتصدى هذا التحالف للمخاطر المتصاعدة ويتمخض عن آليات استجابة خاصة بالمدن تبني على أشخاص وبنية تحتية وأنظمة أقدر على مواجهة الأزمات. سيعبئ هذا التحالف الالتزامات والاستثمارات، مركزاً تحديداً على البلدات والمدن الأشد عرضة للخطر.
- ينبغي إنشاء فريق استشاري مستقل لتقديم المشورة حول التأهب للتهديدات الجديدة وإدارة المخاطر الإنسانية المستقبلية. يمكن أن تكون تبعية هذا الفريق لأمين عام الأمم المتحدة على أن يشتمل على خبراء من جميع المناطق ويجتمع بناء على دعوة منسق الإغاثة الطارئة.

الشراكات

- بناء شراكات متنوعة وشاملة للجميع تؤكد مجدداً على المبادئ الإنسانية الجوهرية، وتساند العمل الإنساني الفعال والذي يحفزه العنصر البشري، وتمكّن المستجيبين الأوائل من القيام بدور قيادي، وتستفيد من قوة الابتكار.**
- ينبغي على جميع البلدان والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني أن تؤكد مجدداً على التزامها بالمبادئ الإنسانية عالمية التطبيق (الإنسانية والحياد والتجرد والاستقلال) مع تقديم المساعدة والحماية للجميع وفقاً للحاجة ودون تمييز على أي أساس.
 - ينبغي تعزيز القيادة والمسؤولية المحلية والوطنية عن إدارة الأزمات كلما أمكن، على أن يكون هذا مدعوماً بتعاون إقليمي أقوى ويحظى بمساندة المؤسسات العالمية. ينبغي معاونة تنفيذ هذا التحول بتحليل القدرات التشغيلية المحلية وباستعراض للدور وترتيبات التعاون الحاليين وبإنشاء ترتيبات اتخاذ قرار أكثر شمولاً للجميع وتقوم على مبادئ الشراكة.
 - لا بد لكل الأزمات من آلية للتحقق من جودة ومصداقية تقييمات الحاجات وتحسينها، وتتبع التقدم المحرز في تلبية الحاجات، وتوفير قناة لمعالجة الشكاوى المقدمة من المتضررين. وينبغي أن تكون هذه الآليات مستقلة وتستشير الأهالي والسلطات الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية.
 - على الصعيد العالمي، هناك حاجة إلى إطار مشترك لتقييم نوعية العمل الإنساني وفعاليتها على أن يكون مدعوماً بالتبادل الشفاف والمسؤول لمشاركة البيانات.
 - لمواجهة التحديات الجديدة وتلبية حاجات المتضررين بشكل أفضل، من الأهمية البالغة أن تعتنق المنظومة الإنسانية فرص الابتكار، وأن تطور ثقافة قوامها التعلم والتكيف المستمرين، وذلك بإيجاد البيئة الملائمة والحوافز والقدرات. شددت المشاورات على الحاجة إلى تشجيع المداومة على استعمال الابتكار، واقترحت تحالفاً عالمياً للابتكار في المجال الإنساني لتحفيز نهج جديدة وأخلاقية والتصدي للتحديات وبناء شراكات جديدة واستخدام الموارد لدعم البحوث والتطوير واختبار والتوسع في الأفكار الجديدة والمحسنة.
 - ينبغي أن تقيم الحكومات والأطراف الفاعلة في المجال الإنساني شراكات جديدة للاستفادة من قدرات القطاعات الأخرى بما في ذلك ما يتم من خلال استحداث اتفاقيات فيما قبل الأزمات مع القطاع الخاص ومبادرات مكرسة لتوسيع خبرة مواجهة الطوارئ المدنية لنشرها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية مع تركيز خاص على التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

التمويل

ضمان توافر الموارد الكافية واستخدامها على نحو أكثر كفاءة للحفاظ على حياة ضحايا الأزمات وكرامتهم وقدرتهم على مواجهتها وذلك من خلال مصادر تمويل جديدة ومتنوعة والمساندة الموسعة للمنظمات المحلية.

- يتطلب الأمر توفير الموارد الكافية للعمل الإنساني بحيث يمكن ضمان مستوى ضروري للحفاظ على حياة الناس وكرامتهم. في ظل ارتفاع تكلفة تلبية الحاجات الإنسانية إلى مستوى غير مسبوق، هناك حاجة ملحة إلى تأمين تمويل كاف ويمكن التنبؤ به لمساندة من يعانون من أزمات إنسانية ومساعدة المجتمعات المحلية على تطوير القدرة على مواجهة الأزمات. سيستتير هذا أيضاً بالمحصلات الوشبكة للجنة رفيعة المستوى المعنية بالتمويل الإنساني.
- يجب سد الفجوة في التمويل بتجميع مصادر التمويل المحلي والدولي المتنوعة واستخدام التوليفة المناسبة من الأدوات في كل سياق، مع تقليل الهدر وأوجه عدم الكفاءة، وتحسين الشفافية والمساءلة لتمكين رفع تقارير مشتركة أكثر تبسيطاً، وتوسيع التمويل غير المخصص ومتعدد السنوات. ينبغي تشجيع الابتكارات لتعبئة التمويل كالأدوات الصاعدة للتمويل الاجتماعي الإسلامي.
- ينبغي توسيع التمويل المباشر للمنظمات المحلية وزيادة مستوى التمويل المباشر للحكومات المتضررة من خلال تمويل المخاطر أو مساندة الموازنة.
- يجب تقليص تكاليف المعاملات وإزالة العقبات من أمام تدفق الحوالات أثناء الأزمات مع ضرورة المسارعة إلى استئناف الخدمات المصرفية والاتصالات لضمان إمكانية تدفق الأموال فوراً بعد وقوع كارثة ما. كانت هناك أيضاً دعوة إلى تقليل أثر تشريعات مكافحة الإرهاب على تدفق الحوالات، وأيضاً العمل الإنساني.

الطريق إلى إسطنبول

نتج عن هذه المشاورات الحاجة إلى تبني رؤية عالمية يتم فيها التأكيد على الإنسانية بشكلها الأساسي والعمل على استعادتها. عالم يضع الأشخاص والمبادئ في قلب العمل الإنساني.

الطموح دون التزام لن يرسى أفضل الممارسات أو يحدث تغييراً بعيد المدى. لذا فهناك حاجة إلى إجراء شامل، وحاسم لتحمل مسؤوليتنا فيما يتعلق بالمحافظة على حياة الأشخاص وحميتهم، وتمكينهم من العيش بكرامة.

يضع ميثاق الأمم المتحدة على عاتقنا التزاماً بحماية الأجيال القادمة من كوارث الحروب، ويعيد التأكيد على الثقة في حقوق الإنسان الأساسية، واحترام كرامة الإنسان ومعرفة أهميته، والمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. وقد لاقى هذه الدعوة صداها عندما تعلق الأمر بالأهداف الجديدة للتنمية المستدامة، التي تعهد قادة العالم من خلالها بعدم ترك أحد دون مساعدة، والعمل معاً لإيجاد "عالم خالٍ من الفقر، والجوع، والمرض، والحرمان، حتى تزدهر الحياة بجميع صورها"، "عالم خالٍ من الخوف والعنف"، "عالم عادل، تتساوى فيه الفرص، ويسود فيه التسامح، والانفتاح، والشمول الاجتماعي تتم فيه تلبية احتياجات الأشخاص الأكثر تعرضاً للمخاطر". ولا شك أن هذه الأفكار تنتشر في جميع الثقافات، وجميع الأديان، وشتى المجتمعات، وهي تعد مسؤولية على الجميع تحملها. فهي تدعم المبادئ الأربعة الأساسية للعمل الإنساني ألا وهي: الإنسانية، وعدم الانحياز، والحياد، والاستقلالية، وهي المبادئ التي دعت المشاورات المنخرطين في العمل الإنساني بقوة إلى إعادة التأكيد عليها.

وتجدر الإشارة إلى أن القمة العالمية للعمل الإنساني ستعتمد على هذه الالتزامات. إنها حقاً نقطة محورية بالنسبة للحكومات والمجتمعات المتضررة، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات متعددة الجوانب، وغير ذلك من الشركاء لإعادة التأكيد على الالتزام بالعمل الإنساني. فهي فرصة حقيقية لعقد شراكات جديدة، وجمع التغييرات الأساسية المطلوبة لتحسين حياة الأشخاص المتضررين من الكوارث.

وقبل ذلك كله، يجب أن تضع القمة العالمية للعمل الإنساني الأفراد في قلب العمل الإنساني، وتمكن جميع الأشخاص المتضررين من الأزمات من الحصول على حقوقهم في حياة ينعمون فيها بالكرامة، والأمان، والأمل.

